

الكوتا احد وسائل رفع مستوى تمثيل المرأة في السلطة التشريعية في اليمن والدول العربية أ.د قائد محمد طربوش ردمان رئيس مركز البحوث الدستورية والقانونية

يتضح من خلال تتبع وضع المرأة في واقع الدول العربية وتفتشي الأمية في صفوف النساء والفقر والتمييز ضد المرأة فإنه من أجل انتشار المرأة من هذه الأوضاع لابد من القيام بإنجازات إقتصادية وإجتماعية وثقافية وسياسية يرفع مستواها في المجالات المختلفة بما في ذلك رفع مستوى تمثيل المرأة في السلطة التشريعية في الدول العربية ومن أجل الوصول إلى ذلك يجب علينا أن نتحدث بليجاز عن :

أ- الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الدستوري العربي .
ب- حقيقة المشاركة الفعلية للمرأة في السلطة التشريعية في الدول العربية .
ج- الكوتا كأحد وسائل رفع مستوى تمثيل المرأة في السلطة التشريعية في اليمن والدول العربية.

أ- تمثلت الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الدستوري العربي في حصولها على حقوقها السياسية في أوقات مختلفة من تطور أنظمة الحكم في الدول العربية التي قررت الحقوق السياسية. قد تباينت في تاريخ تقرير النصوص التشريعية إبتداءً في دستور مصر عام 1956م ثم قررت ذلك 15 دستور عربي في البلدان العربية نصاً

ب - تمثلت حقيقة المشاركة الفعلية للمرأة في السلطة التشريعية في اليمن والدول العربية في انه قد حصلت المرأة على حق الانتخاب في بعض البلدان ، ثم حصلت على حق الترشيح بعد ذلك كما هي الحال في سوريا ولبنان في أربعينات وخمسينات القرن الماضي ، في حين حصلت المرأة على حق الانتخاب والترشيح في وقتاً واحداً في كلاً من مصر والسودان واليمن والجزائر وتونس والمغرب ، علماً بأنه قد تأخر دخول المرأة السلطة التشريعية في المغرب لمدة كبيرة وعلاوةً على ذلك فإن تمثيل المرأة في السلطة التشريعية في الدول العربية ضئيلاً بما في ذلك نشاطها في العملية التشريعية بمجملها

ج- الكوتا كأحد وسائل رفع التمثيل البرلماني للمرأة في عددًا من الدول العربية لقد استفادت المرأة من الكوتا في مصر والسودان في ثمانينات القرن العشرين والمغرب والأردن منذ بداية القرن الواحد والعشرين والعراق منذ إنتهاء حكم صدام حسين ، حيث حصلت المرأة على عددًا من المقاعد في السلطة التشريعية يفوق ما كانت تحصل عليه بدون الكوتا .

والى جانب الكوتا تم رفع مستوى التمثيل البرلماني للمرأة بمبادرة حزب الأغلبية الساحقة في السلطة التشريعية في تونس وسوريا أو بالتنافس على جذب المرأة للمشاركة أكثر في العملية التشريعية في الجزائر والكويت .

وهناك طريقة أخرى وسعت عدد النساء في السلطة التشريعية وهي تعيين النساء في هذه السلطة في دولة الإمارات المتحدة (تعيين 9 نساء) ومصر تعيين عدد من النساء في مجلسي الشعب والشورى والبحرين تعيين نساء في مجلس الشورى وعمان تعيين نساء في مجلس عمان والجمهورية اليمنية بتعيين عضوتين في مجلس الشورى .

ولهذا فإنه إما أن يتم انتخاب 15% من النساء أعضاء في مجلس النواب القادم ، وفقاً للمقترحات المقدمة بهذا الشأن أو أن يقوم المؤتمر الشعبي العام والأحزاب الأخرى بترشيح المرأة في دوائر يمكن أن تفوز فيها في كلاً من عدن والمكلا والحديدة وغيرها وذلك بهدف رفع نسبة الأعضاء من النساء في مجلس النواب .